وثيقة في الأصل. وتم الاختيار والنشر بشكل يمكن معه «توضيح المشاكل التي جابهت واضعي السياسة [الصيونية ــ الاسرائيلية] واعتباراتهم وقراراتهم. ولم يكشف عدد قليل من الوثائق، التي يمكن أن يؤدي كشفها للمس باتصالات سياسية أو بمسار العمل العادي لوزارة الخارجية» (المصدر نفسه). وأكثرية هذه الوثائق هي بالانكليزية، اللغة السائدة آنذاك في الدائرة السياسية للوكالة اليهودية، وقد نشرت حسب نصها الأصلي. كذلك نشرت الوثائق الفرنسية والعبرية الأصل بنصها الأصلي أيضاً. أما الوثائق المكتوبة أصلاً بلغات أخرى، ومن بينها العربية، فقد نشرت مترجمة إلى العبرية. كما صدر، اضافة الى مجلد الوثائق الرئيسي، مجلد آخر[٢] مكمل له، يضم ملخصاً، بالانكليزية، للوثائق والشروحات المنشورة بالعبرية في المجلد الرئيسي، بالاضافة الى سجل بمصادر الوثائق.

ونظراً للترابط والتداخل الواضحين بين السياسة الصهيونية والمواقف الأميركية، والاشارات المتكررة في الوثائق الاسرائيلية في هذا الصدد، فقد تمت قراءة هذه الوثائق من خلال مقارنتها، مع الوثائق الأميركية للفترة نفسها. وكانت الوثائق الأميركية، المتعلقة بالشرق الأوسط، والخاصة بسنة ١٩٤٧، قد نشرت سنة ١٩٧١[٣]، بينما نشرت تلك العائدة لسنة ١٩٤٨، سنة ١٩٧٦[٤].

التقسيم أهون الشرور

في ١٨ شباط (فبراير) ١٩٤٧، أعلن أرنست بيفن، وزير الخارجية البريطاني، أن حكومته ستحيل المسألة الفلسطينية الى الأمم المتحدة، للعمل على ايجاد حل لها، بعد أن فشلت كافة المحاولات التي بذلت حتى ذلك الوقت، وخصوصاً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، للوصول الى حل مقبول من كافة الأطراف المعنية. وفي ٢ نيسان (أبريل)، طلب مندوب بريطانيا الدائم في الأمم المتحدة من الأمين العام للمنظمة الدولية الدعوة الى عقد دورة طارئة للمنظمة، من أجل اقامة لجنة خاصة لدراسة المسألة الفلسطينية، وتقديم توصيات واقتراحات بشأن حلها للدورة العادية القادمة للجمعية العمومية للأمم المتحدة، التي كان من المفترض أن تلتئم في خريف ذلك العام. وقد انعقدت تلك الدورة الطارئة خلال شهري نيسان (أبريل) وأيار (مايو)، حيث تمخضت مداولاتها عن انشاء لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين (United Nations Special Committee on Palestine-UNSCOP)، المؤلفة من مندوبي احدى عشرة دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وقد قامت هذه اللجنة، من خلال محاولاتها لدراسة المسألة الفلسطينية، بسماع شهادات معظم الأطراف المعنيين، ومن بينهم كافة الدول الأعضاء في الجامعة العربية، عدا شرق الأردن. كذلك زارت اللجنة فلسطين خلال شهري حزيران (يونيو) وتموز (يوليو)، حيث استمعت الى ممثلي حكومة الانتداب واليهود، بينما رفض العرب الفلسطينيون التعامل معها. وفي ٣١ آب (أغسطس)، أصدرت اللجنة تقريرها، حيث اتضح أن انقساماً في الرأي وقع بين أعضائها. اذ أوصت الأكثرية (٧ دول) بتقسيم فلسطين الى دولتين: عربية، ويهودية، مع اتحاد اقتصادي فيما بينهما، بينما دعت الأقلية (٣ دول) الى اقامة دولة فدرالية عربية ــ يهودية في فلسطين بأسرها، وامتنعت دولة واحدة عن التصويت.